الخلاصة

تتناول هذه الدراسة النظام القانوني للالتزامات الناشئة عن وقف الأموال المستملكة، وذلك في إطار دراسة مقارنة بين القانون العراقي وعدد من التشريعات المقارنة والتي تتمثل بالقانون المصري والأردني، إلى جانب أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد كان لابد ان نسلط الضوء على ماهية الوقف والاستملاك لكي نتحول بعدها الى بيان الالتزامات الناشئة عن وقف الاموال المستملكة حيث تعد آلية الحفاظ عليها وتنميتها واستثمارها من اهم هذه الالتزامات وبالتالي فإن الإخلال بها يرتب المسؤولية المدنية.

وبرزت إدارة العتبات المقدسة وعلى وجه الخصوص (الحسينية والعباسية) بإدارة أموال الوقف واستثمارها وتنميتها بأبهى صورة فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على ماهية هذه الالتزامات وبيان كل التزام بشكل مستقل ودور مؤسسات الوقف بذلك.

كما كان لابد من بيان إن نظام نزع الملكية للمنفعة العامة وتحويلها من ملك خاص الى وقف خيري يكون وفق صيغة شرعية تتلاءم مع وصف استغلالها مستقبلا كمكان مقدس يروم اليه الملايين من البشر لغرض العبادة والتبرك لذلك اعتمدت الترضية والبدل العادل وفق الأسعار السائدة وليس وفق ضوابط الضريبة في التقدير لان ذلك المعيار سيتعارض مع مبدأ الرضائية في الاستملاك الذي تعتمده المرجعية العليا في النجف الاشرف.

وخلصت الدراسة إلى أن التشريعات المقارنة تتباين في تنظيم هذا النوع من الوقف، حيث يمنح بعضها مجالًا لتطبيقه ضمن شروط معينة، في حين يتجه البعض الآخر إلى التضييق أو المنع، وذلك حفاظاً على متطلبات المنفعة العامة التي تأسس عليها الاستملاك، أما الشريعة الإسلامية، فإنها وإن لم تنص صراحة على هذا النوع من الوقف، فإن قواعدها العامة تسمح باستنباط حلول مرنة، تحقق التوازن بين مصلحة الأفراد والمصلحة العامة.

وتقترح الدراسة جملة من التوصيات التشريعية والقضائية، تهدف إلى سد النقص التشريعي في هذا المجال في القانون العراقي، وإيجاد آليات تضمن احترام نية الواقف دون الإضرار بالصالح العام.